المورفيم بين بساطة المفهوم وصعوبة التّطبيق

أحمد مباركي *

جامعة زيان عاشور- الجلفة-

mebarkiahmed17@gmail.com

الإرسال: 2020/11/23 **القبول:**2022/02/15 **النشر:** 2022/03/30.

الملخص: يعتبر المورفيم من أبرز المفاهيم الّتي توصّل إليها علماء اللّسان المحدثون ، في معاينتهم للظّاهرة اللّغويّة. حيث اعتُمِد كمبدأ بديل عن الكلمة ، التي اعتُبِرت خرافة علم اللغة. إلاّ أنّ المورفيم ، لم يحظ هو الآخر بالإجماع من قبل الدارسين ، وذلك لصعوبة تطبيقه على اللغات ، واختلاف مفهومه من مدرسة إلى أخرى.

ويحاول هذا الموضوع أن يبيّن سبب هذا الاختلاف ، ومظاهره. كما يرغب ، على وجه الخصوص ، في الوقوف على كيفية تعامل الباحثين العرب مع المورفيم ، ومدى مساهمتهم في ضبطه ؛ مصطلحا ومفهوما. فلقد تبيّن لنا بأنّ المورفيم قد تعددت مصطلحاته ، مثلما تباينت مفاهيمه ، وذلك بالنّظر إلى صعوبة تطبيقه على اللّغات ، لاختلافها من حيث الخصائص البنائية والدّلالية.

الكلمات المفاتيح: الكلمة ، الوحدات ، المورفيم ، المفهوم ، المصطلح.

The morpheme between the simplicity of the concept and the difficulty of implementation

Abstract: The morpheme is considered one of the most prominent concepts that linguists have come up with in their study of the linguistic phenomenon by adopting a scientific approach that investigates accuracy

* **المؤلف المرسل**.

and objectivity. The morpheme was adopted as an alternative principle to the word, which was considered the myth of linguistics.

However, the morpheme was not unanimously supported by students either, due to the difficulty of applying it to languages, and the difference in its concept from one school to another. This topic attemps to adress this problem to show the reason for this difference and its manifestations. This work also wants, in particular, to examine how Arab linguists treat the morpheme and the extent of their contribution to controlling it in a term and a concept. It became clear to us that the morpheme had multiple terminology as well as its concepts.

Key words: the word, units, the morpheme, the concept, the term

مقدّمة: يشهد العالم برمّته ، كمًّا هائلاً ومتزايدًا من المعارف والمفاهيم ، جرّاء التطّور الحاصل في شتّى المجالات العلمية والميادين الفنية. وتلك هي سنّة طبيعية ، على اعتبار ما يحدثه الفكر البشري من إبداع وإنتاج ، وما يحقّقه من اكتشاف واختراع في مقاربته للظواهر ومساءلته للموضوعات.

ويُراهن عالمنا العربي في ظِلّ هذه الثَّورات العلمية ، وهذه التحوّلات الفكرية ، على مواكبة هذه المستجدّات والتعاطي معها ، دون أن يبقى مكتوف الأيدي. فالحياة - كما هو معلوم- أدوار تفاعلية تقوم على الأخذ والعطاء ، وظاهرة التأثير والتّأثّر حالة طبيعية تَحْدُثُ بفعل ما يقع بين الشعوب من احتكاكٍ وتلاقٍ ، وتبادل وتواصل.

ومن هذا المنطلق الواقعي ، وأمام جميع هذه المعطيات ، وهذه التحوّلات في مختلف مسارات الحياة ، يستوقفنا ويشدُّ انتباهنا الوعاء المادّي الحامل لمختلف المفاهيم والتصوُّرات في شتى المجالات العلمية والمعرفية ، لنتساءل عن مدى وكيفية تجاوب القارئ العربي على العموم ، والباحث المتخصص على وجه التحديد ، مع هذه المستجدات والمبتكرات التي تَفِدُ إلى عالم الوجود بواسطة أجهزة اصطلاحية لا حصر لها وما تؤول إليه من مفاهيم لا متناهية وحقيقة أنّه "كلّما زاد الرّقيّ احتاجت الإنسانية إلى علامات جديدة لتدل على مدلولات لم تكن معروفة ، ثمّ احتاجت إلى تعديل في العلامة القديمة أو تغيير أو استبدال أو توسّع"[1].

إنّ هذه الإفرازات الفكرية والتحديّات العلمية التي تفرض علينا كمًّا هائلاً من المفاهيم والتّصوّرات ، يتبعُه تدفقٌ اصطلاحي كبير ، جعل الكثير من الدارسين والباحثين العرب يشتكون من اضطراب مفهومي وحيرة اصطلاحية قد تصل في بعض الأحيان إلى حدّ الاختلاف ، بل قد يَحُولُ ذلك ، في بعض الأحيان ، دون ضبط الكثير من المعالم والحدود التي تكون- في الكثير من الأحيان- سببًا في تعطيل عجلة البحث العلمي ، ناهيك عن تأخر التحصيل ، والتكوين العلمي ، وما ينْجرّ عنه من عراقيل في تحقيق التنمية البشرية.

ما تشهده اللسانيات ، بمختلف فروعها وقطاعاتها ، من تدفُّق معرفي كبير ،وما تعرفه من توالد للنّظريات الساعية لكنه حقيقة الظاهرة اللّغوية ، وما يترتب عن ذلك من نظرات ورؤى تستدعي ضبطا اصطلاحيا وتدقيقا مفاهيميا ، يدفعنا إلى مطارحة هذا الموضوع ، وإثارة بعض التساؤلات التي تخص هذا الكمّ المتزايد من المصطلحات وما تحمله من مفاهيم. ونقول بأنّه إذا كانت المصطلحات هي مفاتيح العلوم التي تستفتح مغاليقها ، وبها نَلِج إلى مضامينها وندرك تفاصيلها ، فهل هي فعلا كفيلةٌ بذلك ، وقادرة على تحقيق هذا الأمر ؟ بمعنى هل هذا الجهاز ، الذي هو مواضعة في صلب مواضعة على حدّ تعبير "المسدّي" ، يتميز بنوع من الضبط الاصطلاحي والتدقيق المفهومي ؟ ثم هل هناك رؤية اصطلاحيّة موحّدة وإدراك مفهوميّ مشترك ، سيَّما مع يفِد إلينا من المعارف اللّسانية الأجنبيّة ، وهل فعلا كما يقال ، أنّنا نعيش حيرة اصطلاحية ، واضطرابا مفهوميا ؟ فهذه جملة من التساؤلات التي نسوغها في هذا المقام ، لأجل الوقوف من خلالها على مظاهر وأسباب الاختلاف حول المورفيم ؛ مفهوما ومصطلحا ، بين المدارس اللسانية. ونود في خضم ذلك تتبّع آراء بعض الباحثين العرب ونظراتهم ، في ضبط مصطلح المورفيم ، وتدقيق مفهومه ، مستأنسين في ذلك بما قاله الأولون. لندلي عبر ورقتنا البحثية بما نراه — حسب حدود اطّلاعنا- حلّا لهذا الإشكال.

01: المورفيم وتعدد المفاهيم:

من بين النقاط التي استرعت انتباهنا ، وشدّت اهتمامنا ، لإثارتها ومحاولة الإسهام في كشف بعض الغموض عنها ، وتقريب الرؤى حولها-إن كان رأينا صوابًا- ما يتعلق بقضية المورفيم ، مصطلحًا ومفهومًا ، والذي قد يظهر لأول وهلة " أنّ مفهومه بسيط ، وأنّ اللغويين لهم شبه إجماع حول تعريفه ، وطرق تحديده ، ولكن هذه البساطة ظاهرة فقط والإجماع غير واردٍ ، والصعوبات في المفهوم ناتجة عن عدم التقابل بين الشكل والمعنى. بحيث أنّ التعريف إذا أعطى الأولوية إلى الشكل فإنه سينظر إلى الوحدات غير الخطيّة بصفة مبسّطة ، وإذا أعطى الأولوية إلى المعنى فإنّه سيدخل تعقيدات على التحليل غير لازمة "[2] ، فانطلاقا

من هذا الرأي يتجلّى لنا عدم التوصل إلى مفهوم موحّد بين مختلف المتخصصين حول مفهوم المورفيم **morphème**، وأنّ الاتّفاق على تعريف جامع مانع بين العلماء غير محقق، على الرغم مما يبدو من بساطة ظاهرة للمفهوم. وذلك بالنظر أولاً إلى خصوصية كل لغة، الأمر الذي يتطلب طريقة معينة محدّدة في تحليل كل لغة على حدة. وثانيًا ما يعود إلى تباين وتنوع المنطلقات الفكرية والثقافية للمعرفة اللّسانيّة، والتي منها يؤسس للمفاهيم وتضبط المصطلحات. يضاف إلى ذلك في درجة ثالثة ما ينجرّ عن الترجمة من صعوبات في التلقي، وما تسببه من اضطراب وتباين في ضبط المصطلحات الوافدة من الغرب، فضلا عن تدقيق ما تحمله من مفاهيم وحدود. حتّى إنّ البعض يرى بـ ""أنّ من يكتب بلغات الثقافات الغربية لا يجد صعوبات كبيرة في التعبير عن أفكاره ومقاصده لأنه يستعمل مفردات ومفاهيم ومصطلحات متواطأ عليها في تلك الثقافات. ولكن الصعوبات كل الصعوبات يصادفها من يريد أن يكتب بلغة عربية مبينة ودقيقة، فهذا الكاتب مضطر إمّا إلى الركون إلى ترجمات تختلف درجاتها في الدقة وفي الأمانة، وإمّا أن يصير مترجمًا وكاتبًا في آن، وهو ليس مختصًّا في الترجمة"[3]، فهو يرى بأنّ الترجمات قد تفتقد إلى الدقة والوضوح، وهذا صحيح. بينما الكتابة بلغات الثقافات الأجنبية، قد لا تكون في كل الأحيان سليمة(أقصد الدوافع)، سالمة من الغموض، خاصة فيما يتعلق ببعض المصطلحات التي هي شديدة الارتباط بعجلة البحث العلمي والذي من أخصّ خاصياته التغيّر والتطوّر هذا من جهة، ومن جهة أخرى حينما يتطلب الأمر البحث في الظواهر ذات العلاقة بالهوية وما تحمله من مقومات اجتماعية وثقافية وحضارية، ولا أدلَّ على ذلك، حسب رأينا، من مصطلح المورفيم، الذي يصعب تطبيقه على اللغات لاختلافها في الخصائص بنائيا ودلاليا، مثلما يوضحه الأستاذ مصطفى حركات في الفرق بين العربية والفرنسية حيث "يميز بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول في العربية بواسطة الوزن، أمّا في الفرنسية مثلاً فإن التقابل بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول يتمّ بواسطة أداة مساعدة تركيبة"[4]، فكما يبدو أنّ العربية تعتمد طريقة صرفية تتعلق بصيغة المفردة وميزانها الصرفي، للتمييز بين الفعل المبني للمعلوم « ضَرَب » مثلا بفتح " فاء " و" عين " الفعل، والفعل المبني للمجهول « ضُرِب » بضم "الفاء" وكسر "العين". بينما اللغة الفرنسية فتعتمد طريقة تركيبية في الانتقال من البناء للمعلوم « **frappe** » إلى البناء للمجهول « **est frappé** » وذلك باستعمال أداة مع الفعل في هيئة تركيبية. بل إنّ هذا الاختلاف حول مفهوم المورفيم لا ينحصر في الجانب الإجرائي الذي يخص صعوبة تطبيقيه على جميع اللغات، وإنّما يتجاوزه ليتجلّى أكثر ما يتجلى في تلك الصورة الفارقة بين اللّسانيّات التّوزيعيّة واللّسانيّات الوظيفيّة البنوية، والتي هي "أصفى

صورة للفرق بين اللسانيات التوزيعية الأميركية واللسانيات الأوروبية المعاصرة...فهو—أي المورفيم- عند التوزيعيّين له مفهوم خاص يختلف عن المفهوم الأوروبي الذي يدل على الوحدة النحوية مقابل الوحدة المعجمية ، هذا المفهوم الذي يتوخاه بخاصة " مارتيني " ومن يلف لفّه حيث يستعملون للتعبير عن معنى المورفيم عند التوزيعيين مصطلح اللّفظم **(le monème)**"[5].

فما يلاحظ على هذا الشاهد ، أنّه تم استخدام مصطلح مغاير لمصطلح "المورفيم" والذي هو "المونيم" ، ولكنه يعبر عن معنى أو مفهوم المورفيم. وبذلك أصبحت ثلاثة مصطلحات ؛ المونيم والمورفيم والكلمة ، تدور في نفس الفلك ، ولها نفس المعنى ، إن لم نقل بينها تداخل أو خلط. وفي هذا الصدد تقول الأستاذة "خولة طالب الإبراهيمي":"تسمى الكلمة في اللسانيات الحديثة عند الفرنسيين أمثال مارتيني **Monème** المونيم وعند اللغويين الأمريكان **Morphème** المورفيم"[6] وهكذا ، وحسب ما ذكره " جون ديبوا " في قاموسه " اللسانيات وعلوم اللغة "[7]، وبيّنهُ الأستاذ " أحمد حساني " في كتابه " مباحث في اللسانيات " ، نقلا عن " كاترين وبيارلي " في كتابيهما « مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة » ، فإنّنا نرى بحسب فهمنا أنّ مصطلح " المورفيم " في المعرفة اللسانية الأمريكية يشير إلى مفهوم غير المفهوم المراد به في المعرفة اللسانية الأوروبية ، ذلك أنّ المورفيم ، عند الأمريكيين لاسيما التوزيعيين ، هو " أصغر وحدة دالّة " أي وحدة لسانية صغرى يتوصل إليها في التحليل ، وتحمل دلالة. بمعنى قد تكون هذه الدلالة ؛ نحوية أو صرفية أو معجمية. بينما عند الأوروبيين وخاصة "مارتيني" ومن نَحَا نحوه فإنّ " المورفيم " يدلّ على الوحدة النّحويّة مقابل " المونيم " الذي يدلّ على الوحدة المعجميّة.

وعليه ، فالاختلاف حاصل ، حول مفهوم المورفيم وتعريفه ، بين المدارس اللّسانيّة الحديثة والمعاصرة ؛ من البنوية إلى الوظيفية وحتى التّوليديّة ، التي حصرت المورفيم كمفهوم يرتبط بالبنية العميقة في مقابل الشكل ، أين يكون عنصرًا ظاهرًا في البنية السطحية[8].

وهكذا ، فمثلما اختلف العلماء حول مفهوم الكلمة ، اختلفوا أيضًا حول مفهوم المورفيم[9] ، بعدما شك بعضهم في " قيمة الاعتراف بشيء اسمه الكلمة ، وعدَّها بعضهم خرافة علم اللغة"[10].

والجدير بالذكر هنا ، هو أنّ مفهوم الكلمة الذي قد يبدو واضحًا في أذهان كثيرٍ من الناس ، وذلك بالنظر إليها على أنّها- أي الكلمة- مجموعة أو سلسلة من الأصوات ، وتكون وحدة نحوية ، أو وحدة صرفية ، أو وحدة من وحدات المعنى المعجمي حال الإفراد ، والمعنى

الدلالي حال اندراجها داخل تركيب معيّن. إلاّ أنّ اختلاف الكلمات بين اللغات وحتى داخل اللغة الواحدة لاسيما من حيث التركيب والوظيفة والصيغة ، جعل العلماء يعزفون عن هذا الإجراء ، ليعتمدوا ، في تحليلهم للكلام وضبط أجزائه ، على مبدأ آخر يتمثل في المورفيم.

والمؤكد حسب رأينا ، أنّ مفهوم المورفيم ، بالرغم من اتفاق الكثير من المدارس اللسانية الحديثة والمعاصرة على أنّه أصغر وحدة لغوية تدلّ على معنى أو وظيفة صرفية أو نحوية[11] - نقول — هو الآخر أي المورفيم ، مقارنة بالكلمة ، يشُوبه الكثير من الغموض والالتباس ليس عند العرب فقط ، بل حتى في المعرفة اللسانية الغربية حيث تكثر المصطلحات إمّا كمرادفات أو كمصطلحات تقابل المورفيم أثناء تحليلهم للكلام وتصنيفهم للوحدات ، إذْ يلفى القارئ العربي مجموعة من الألفاظ التي قد تزيد الأمر تعقيدًا ، وتحدث تشويشًا وخلطا في المصطلح ، ناهيك عن المفهوم.

فالمصطلحات التي تدل على الوحدات اللغوية من قبيل الليكسيم والمونيم والسيمنتيم والقراميم وحتى القرافيم ، إضافة إلى المورفيم بطبيعة الحال تعتبر كلها مورفيمات. وللإشارة هنا ، نقول بأننا نستعمل هذه المصطلحات كما هي معرّبة في الدرس اللّغوي ، لنُنبه إلى ما تُحدثه هذه الألفاظ غير المتفق عليها من قبل الباحثين الذين يكتبون باللغة العربية ، أو غير الواقع عليها شبه إجماع من طرف الدارسين ، قلت ننبه إلى ما تحدثه من اضطراب اصطلاحي وعدم تدقيق مفهومي.

02: تعدّد المصطلحات:

وإذا رجعنا إلى مصطلح " المورفيم " للنّظر فيه من حيث التعريب ، فإنّنا نجد الاستعمالات الميدانية قد وضعت له أكثر من مقابل في اللّغة العربيّة ؛ على غرار الصيغم والصّرفون والصرّافة والصرفم... وبالنّظر إلى كلّ هذا وذاك ، فإنّنا سنحاول أن نضبط هذا الأمر ، مستعينين بما جادت به اللسانيات الحديثة من آليات وأفكار ، ومعتمدين في نفس الوقت على ما أقرّه علماؤنا السّلف ، دون أن ننسى خصوصيّات اللّغة العربيّة.

فكثرة المصطلحات وتعدّدها في الدّراسات اللّسانيّة العربيّة مقابل مصطلح واحد وافد من المعرفة اللّسانية الغربية ، له أكثر من دلالة ، أبرزها عدم إجماع الدارسين ، وخاصة المترجمين ، على مصطلح واحد. ولهذا أسباب متعددة لعلّ من بينها عدم التزام الدقة ، وكذا الأمانة العلمية. ثمّ الأكثر من ذلك ، وهو أمر يوحي بالغرابة ، وهو ما نرجعه حسب رأينا

للحالة النفسية ، إذ لا يكون هذا الاختلاف ولا يقع هذا التباين المسبّب للفوضى الاصطلاحية إلاّ لنوع من الغرور وحبّ التّميّز ، أو الرغبة في تعطيل التحصيل والتكوين.

كما نعتقد من بين دلالات هذا التعدّد في المصطلح هو الانتقاص من قيمة اللغة العربية ، وكأنّها عاجزة على ضبط الأجهزة الاصطلاحية ، نقول هذا في وقت تعرف فيه العربية تنكّرا من بعض أبنائها وحسدا من أعدائها. وكيف تقف اللغة عاجزة ، ومعروف أنّها تحمل بذور النماء والحياة فيها ، ولا أحد أعتقد يجهل ما تتميز به العربية من آليات وخصوصيات في صناعة المصطلح وتوليد الألفاظ. ونؤكد في ختام هذا المبحث ، على أنّ مصطلحات العلم إنّما جعلت لتعبّر عن مفاهيمه بدقّة ، ليتحقّق التّواصل العلميّ الصحيح ، وتبلّغ المعارف والمفاهيم بشكل واضح سليم. لا أن تكون سببا في تعطيل الحركة العلمية ، أو إثارة الاختلافات التي لا تنبثق عنها إلاّ الاختلالات. يقول أحد الدارسين ، في تصويره لما نعيشه من تعدد اصطلاحي وما يترتب عنه من اضطراب معرفي وشتات فكري ، "لمّا رجع العرب إلى أنفسهم شدتهم المؤسسة المصطلحية اللسانية ، فضلا عن المؤسسة العلمية اللسانية ، فكانوا كمن يقطف من كل حقل زهرة ، فلا الأزهار تناسقت ، ولا الحقول تناغمت ، وإذا كانت لغة ما صورة حضارة ما ، فإنّ اللغة العربية تعكس في كل جوانبها الحديثة صورة المجتمع العربي في شتاته الحديث ، وتمزقه الغريب ، فمن ساع إلى الإنجليزية فمترجم دون خطة ودون تنسيق مع الآخرين ، ودون استقصاء لأعمال من سبقوه ، إلى ساع إلى الفرنسية ، فمترجم أو معرّب ، غافلا عن خطة الآخر ، أو متناسيا لجهوده. وتقع معضلة السيرورة الاصطلاحية في هذا المجال تماما ، فالفردية ، أو القومية... هو ما يجعل الحياة العلمية العربية عامة تعيش فوضى عارمة ، وحياة اللسانية خاصة تزخر بحظ وافر من المتاهات"[12].

03: صعوبة التطبيق:

بعدما تبيّن لعلماء اللسان غموض مفهوم الكلمة ، و صعوبة اعتمادها كمبدإ في تحليل الكلام ، قرّروا العزوف عن هذا الإجراء ، واستبداله بالمورفيم ، الذي بدا لهم بسيطا في تعريفه لا لبس فيه. إلاّ أنّ ممارسته تطبيقيّا قد كشفت عن صعوبات متعددة ، نحاول قدر المستطاع ذكر أهمّ أسبابها:

- السبب الرئيسي ،حسب رأينا ،يعود لاختلاف اللغات في تصنيفها الهيكلي ؛فهناك اللّغات التّحليلية ، يكون كل مورفيم فيها كلمة ولذلك تسمى أيضا بالعازلة. واللغات الإلصاقية التي تكون فيها الكلمات مركبة من مورفيمات متتالية ، و الدّال في هذه اللغات لا يكون متقطعا ولا مدمجا في آخر . أمّا اللغات التصريفية فهي التي تغيّر كلماتها أشكالها بطريقة

غير خطية ، وتدمج صور المورفيمات بعضها في بعض. وعليه ، و إن كانت اللغات كلها تتوفر على سمات الأصناف الثلاثة ، فإنّ تطبيق هذا المفهوم قد تعترضه بعض الصعوبات. وخير مثال على ذلك ، ما ذكرناه سلفا في العنصر الثاني من هذا المقال ، حول الفرق الموجود بين اللغة العربية واللغة الفرنسية في صياغة الفعل المبني للمجهول ؛و الذي يكو ن بطريقة صرفية في العربية ، بينما الفرنسية فتعتمد على طريقة تركيبية بواسطة استعمال أداة مع الفعل في هيئة تركيبية.

- السبب الثاني ،ومردّه إلى عدم مراعاة المورفيم لمبدإ الخطية ؛فالوحدات اللسانية تتتابع خطيّا كما هو معروف ، إلاّ أنّ المورفيم لا يحترم في بعض الحالات هذا المبدأ. فالنّهي مثلا في العربية الفصحى كقولنا"لا تخرج" جاء بواسطة "لا" وورد في بداية الخطاب حيث توالت المورفيمات خطيا ، بينما في العامية "ماتخرجش" وفي الفرنسية **"ne sors pas"** (الشاهد من كتاب اللسانيات العامة وقضايا العربية لمصطفى حركات) فقد جاء الدّال متقطّعا ؛فصيغة النهي جزء منها جاء في بداية الخطاب ، والآخر في نهايته.

- السبب الثالث يتمثل في ظاهرة الإدماج ، وهو شبيه بظاهرة التقطّع ،و تكمن الصعوبة هنا في عدم تحديد المورفيمات لسبب عدم تتابعها ،كأن تأتي مرتبة ؛ فنقول هذا الأول وهذا الثاني...بل تأتي المورفيمات مدمجة في بعضها بعض ؛ كالمورفيم الدّالّ على جمع التكسير في اللغة العربية ، مثل ، أوراق و كتب و منازل... عكس جمع المذكر السالم الذي تحتو ي فيه الكلمة على مورفيمات متتالية مثل "مؤمنون" التي تحلل إلى وحدتين هما: مؤمن- ون.

- السبب الرابع ،ونرجعه إلى عدم التقابل بين الشكل والمعنى ؛ وذلك أنّ إعطاء الأولوية للشكل قد يلغي الوحدات فوق المقطعية ، ويظهر ذلك جليا مع ظاهرتي النبر والتنغيم حيث تكون بعض الوحدات مستترة ، ولا تجليها إلاّ الطريقة الأدائية وما يحيط بها من ظروف كخطابات التعجب والاستفهام والتأكيد والإنكار وغير ذلك .

- آخر سبب ، فيما يبدو لنا ، وهو حينما تكون الوحدة اللغوية الصغرى في بعض الخطابات لها أكثر من دلالة ؛ كالتاء بالضم ، مثلا ، في قولنا "بحثت" والتي تحمل معان صرفية متعددة هي ؛ الضمير والمتكلم والمفرد والمذكر ، إضافة إلى المعنى النحوي المتمثل في الفاعلية. والسؤال المطروح هنا ، هو ، هل نحن: أمام عدة مورفيمات ؟ أم أنّنا أمام مورفيم واحد له عدة مدلولات ، حسب ما أشار إليه الأستاذ مصطفى حركات في كتابه " اللسانيات العامة وقضايا العربية " صفحة 41 ، وهو يتساءل حول إشكالية صعوبة تحديد المورفيم.

04: جهود القدامى في تحديد أبنية الكلم:

لقد كان لعلمائنا فضل كبير في إثارة الكثير من القضايا ، والعمل على تبسيط المسائل ذات العلاقة باللغة العربية سواء تعلق الأمر بأبنيتها أو بمعانيها ودلالاتها. ومما هو ملفت للانتباه في هذا المقام هو تعرضهم للوحدات المكونة للسلسة الكلامية ، والعمل على تصنيفها وضبط خصوصياتها. فكان من أوائل من تطرقوا للقضايا المتعلقة بالصرف "سيبويه" ، مقتفيا آثار شيخه "الخليل" ، وهو بصدد الحديث عن مكونات الكلام وأجزائه المتمثلة في "الاسم والفعل والحرف"[13] والذي يبدو لنا في هذا التعريف "اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" أنه ذو خاصيتين ، أو اعتمد على معيارين ؛ المعيار الأول صيغي لأنه يراعي أساس صيغة اشتقاق الكلمة وانبنائها. والمعيار الثاني معيار تصنيفي تقسيمي ، إذ يصنف الكلمات ، بحسب انتمائها إلى طائفة معينة ، تشترك فيها الكلمة مع باقي الكلمات في جملة من الخصائص البنيوية والوظيفية.

كما نشير في هذا الصدد إلى ما ذكره الزمخشري حين تعريفه للكلمة بقوله "هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"[14] وهو ، كما نرى ، تعريف دلالي ، حيث يربط الكلمة بالمعنى ، أو اللغة بالعالم الخارجي. ثمّ يأتي ابن يعيش في شرحه للمفصل وهو يحلل هذه النقطة ، حيث يتفطن للتحليل الصرفي المورفولوجي للكلمة مشيرا إلى خصائص ثلاث ؛ هي الصوت وقصد المعنى والاستقلالية ، إن توفرت في اللفظة صارت كلمة ، موضحا ذلك بلفظة "الرجل" كمثال ، والتي هي عبارة عن وحدتين أو كلمتين ، "ال" التي تفيد التعريف و"رجل" التي تدل على المعرف ، لتكون الكلمة هي أصغر وحدة دالة مهما كانت دلالتها ، وذلك بتوفر الشروط الثلاثة ؛ الصوت وقصد المعنى والاستقلالية.

والحقيقة التي لا ينبغي أن تمارى ، هو أن جهود علمائنا في هذا المجال ، من أمثال المبرد وابن جني والجرجاني وغيرهم ، لا تعدّ ولا يمكن أن يحاط بها في هذا الموضوع. وحسبنا الإشارة هنا إلى أهمها ، لنختم بما ذكره أبو البقاء ، وهو في رأينا بمثابة حوصلة لأغلب الجهود التي تطرقت لمثل هذه المسائل ، يقول أنّ "كل لفظ له معنى لغوي يفهم من مادة تركيبه ، ومعنى صيغي وهو ما يفهم من هيئته..."[15] ليؤكد ما أكده الدارسون المحدثون وهو أنّ كلّ لفظة أو كلمة ؛ لها صيغة تستقل بها تشير إلى معناها الوظيفي ، إضافة إلى معناها اللغوي أي المعجمي.

05: المورفيم عند الباحثين العرب المحدثين:

وإذا عدنا إلى ما توصّل إليه الباحثون في دراستهم للغة العربية ، وهم متأثرون في ذلك بما ابتدعته اللسانيات من آليات ومفاهيم ، نقول بأنّ هذا المفهوم ، والذي يخصّ المورفيم ، ظلّ يكتنفه الغموض وعدم التحديد ، فضلا - كما ذكرنا سالفا - عن اختلافهم في وضع مصطلح موحّد يحوز على الإجماع والاتفاق ، لأنّ قضية توحيد المصطلحات في اللغة العربية[16] باتت أمرا يؤرق بال الباحثين المتخصصين. فلقد لاحظنا بأنّ الاختلاف حول مفهوم المورفيم يمثل أصفى صورة للفرق بين المدارس اللسانية المعاصرة خاصة الأوروبية والأمريكية. كما تبيّن لنا بأنّ مفهوم المورفيم ، كما وضحه الأستاذ حركات والذي يبدو بسيطا في نظر الكثير ، إلاّ أنّه يصعب تطبيقه على كلّ اللّغات لا من حيث الشّكل ولا من حيث المعنى ، وذلك لاختلاف اللغات الطبيعية في بعض الخصائص.

ونقول إذا كانت اللسانيات ، في أبز غاياتها ، تسعى لدراسة الألسنة البشرية بغية الوصول إلى تحديد الخصائص العامة للغات وكذا المشتركة فيما بينها.

نقول بأنّ العلماء فعلا توصلوا إلى الكثير من المفاهيم والمبادئ الإجرائية التي تخدم هذا القطاع المعرفي من جهة ، وتسهم في معاينة الظاهرة اللغوية وسبر أغوارها من جهة أخرى.

والجهد واضح ، فيما يتعلق بمبدأ المورفيم الذي توصل إليه العلماء كبديل عن الكلمة ، وذلك تسهيلا لتحليل اللغات والوقوف على نواميسها. إلاّ أنّ الذي يبدو لنا هو أنّنا مطالبون كذلك بالعمل على تدقيق هذا المبدأ ؛ بضبط مصطلحه وتوضيح مفهومه ، وذلك للحد مما تحدثه كثرة المصطلحات وتعدد المفاهيم من اضطراب معرفي وخلط منهجي ، قد تعيق أكثر مما تفيد ، وتلك هي شروط المصطلح ومفهومه ، وكذا مواصفات العلوم بمختلف قطاعاتها.

ومن أشهر التعريفات التي يمكن استعراضها في هذه الدراسة حول المورفيم مما توصل إليه الباحثون العرب ، نذكر تعريف "حلمي خليل" الذي يقول فيه: "بأنّ العلماء مثلما اختلفوا حول مفهوم الكلمة ، اختلفوا أيضا حول مفهوم المورفيم وتعريفه ، وقدّمت المدارس اللّغوية الحديثة والمعاصرة تعريفات كثيرة للمورفيم غير أنّها تتّفق جميعا على النّظر إلى المورفيم على أنّه أصغر وحدة لغوية تدلّ على معنى أو وظيفة صرفية أو نحوية"[17] ، ويوافقه الأستاذ مصطفى حركات بقوله "المورفيم هو أصغر وحدة ذات دلالة"[18] ، مما يعني أن المورفيم يراد به أصغر وحدة لغوية تحمل دلالة ، والدلالة هنا قد تكون معجمية أو صرفية أو نحوية. ومن بين التعريفات التي يمكن ذكرها في الدرس اللغوي العربي ؛ أنّ " المورفيم هو أصغر وحدة صرفية مميزة ذات معنى في بنية الكلمة أو الخطاب"[19] ، وقد وضع هذا الباحث مصطلح "الصرفم" كمقابل لمصطلح "مورفيم" إضافة إلى تحديده لنوع الوحدة بأن تكون

صرفية. ولعلّ من أبرز الباحثين الذين تناولوا هذا المفهوم بالنقاش والبحث ، عبد الحميد الهنداوي الذي استعرض في كتابه "الإعجاز الصرفي" جملة من التعريفات. أغلبها ينظر إلى المورفيم على اعتباره "أقل وحدة ذات معنى" أو "أنّه أصغر وحدة دلالية" ليصل إلى تعريف يكاد يقترب في رأينا من الدقة ، حيث يقول بأنّ المورفيم هو "أقل وحدة صرفية ذات معنى"[20] ، ويشير إلى أنّ أغلب هذه التعريفات فيها خلط وعدم تدقيق وأنّها لا تفرّق بين المورفيم والكلمة والصيغة والوزن. كما بيّن بأنّ المورفيم في اللغة العربية قد يكون وحدة أساسية أو وحدة مكونة. وحسب ما بدا لنا ، بدون التطرق إلى كل التفاصيل المتعلقة بأنواع المورفيم ، وأهمّ الفروق الموجودة بين الوحدات الأساسية والمكونة ، وبالنظر إلى أنّ الوحدات اللّغوية تصنّف إلى أربعة أنواع ، داخل السلسلة الكلامية ، بحسب انتمائها إلى المستويات اللّغوية فتكون الوحدات ؛ صرفيّة أو نحويّة أو معجميّة ، إضافة طبعا إلى الوحدات الصّوتيّة "الفونيمية" التي هي أساس في تشكيل جميع الوحدات في مختلف المستويات اللغوية. فإنّنا نرى بأن المورفيم "هو أصغر وحدة لغوية ذات دلالة صرفية" ذلك أنّ الرّفع الذي يكون علامة على الفاعلية بواسطة "الضمة" في قولنا "حضر الطالب" فهو وحدة لغوية صغرى ذات دلالة نحوية وليست لها دلالة صرفية. بينما الوحدة الدالة على الجنس "المذكر" مقابل "المؤنث" في هذا المثال ، فهي وحدة صفرية أو علامة عدمية ، وعدم العلامة علامة كما يقول أستاذنا الجليل "عبد الرحمان الحاج صالح" مقتفيا آثار علمائنا السلف **(دروس الماجستير لسنة 2001)**. والتاء في قولنا "الطالبة" وحدة لغوية صغرى ذات دلالة صرفية والمتمثلة في جنس التأنيث. ولتوضيح ما ذهبنا إليه ؛ نقول بأنّ "ال" في قولنا "حضر الطالب" –مثلا- وحدة لغوية صغرى لها دلالة صرفية ، تتمثل في إشارتها إلى معنى "التعريف" في مقابل معنى "التنكير" الذي يدلّ عليه التنوين ب"ضمتين" في قولنا "حضر طالب". أمّا في عبارتنا "حضرت الطالبتان" فإنّ "التاء" في لفظة "الطالبتان" فهي وحدة لغوية صغرى ذات دلالة صرفية تتمثل ففي التأنيث. بينما الوحدة اللّغوية "ان" الألف والنون ، وهي صغرى كذلك ، لأنه لا يمكن تحليلها إلى وحدات أصغر ذات دلالة ، فإنّها وحدة لغوية ذات دلالتين ؛ إحداهما صرفية تقع على المستوى الصرفي في إشارتها لمعنى التثنية ، والثانية نحوية بدلالتها على معنى الفاعلية ، وكأنّنا –إن كان رأينا صوابا- أمام وحدتين لغويتين ؛ واحدة تقع على مستوى النّظام الصّرفيّ ، والأخرى تنتمي إلى النظام النّحويّ. وهذا التعريف ، الذي ابتغيناه ، هو تعديل لما ذهب إليه كل من الأستاذ "بوحوش" والدكتور "الهنداوي" ونعتبره اجتهادا إن وفقنا في ذلك ، هذا فيما يتعلق بالمفهوم. أمّا عن المصطلح وبالنّظر إلى كثرة المصطلحات التي تشير إلى هذا المفهوم على غرار ، المورفيم والصيغم

والصرفم والصرافة والصرفون ، فإنّنا نقول بأنّ الكثير من الدارسين قد اشتكوا من هذه الظاهرة ، ولا يمكننا أن نضيف شيئا ، إلاّ ملاحظة واحدة ، وهي ضرورة العمل على توحيد المصطلح إمّا عن طريق الإحياء أو التوليد أو أن نلجأ إلى التعريب ، إن تطلب الأمر ذلك ، باعتماد ضوابط محددة وشروط معينة ، تراعي خصائص المصطلح ومفهومه ، ودون أن تغفل خصوصيات اللغة العربية بمظاهرها الثقافية والحضارية.

خاتمة:

في خاتمة هذا البحث ، نقول بأنّ الموضوع بحاجة إلى المزيد من التّمحيص والتدقيق ، خاصّة وأنّ الأمر يتعلّق بالسّجلّ الاصطلاحيّ الذي به تنكشف المفاهيم ، ويقام للعلم سوره الجامع وحصنه المانع[21] ، فقد ابتغينا أن يكون عملنا هذا مدعاة للتّباحث في ضبط هذا المصطلح ، وتحديد مفهومه.

وممّا توصلنا إليه في بحثنا ، هو القول بأنّه مثلما اختلف علماء اللسان حول مفهوم الكلمة ، اختلفوا كذلك حول المورفيم على الرغم من بساطة تعريفه ؛ فتعددت مفاهيمه وتباينت مصطلحاته ، بل إنّ الممارس قد يلاقي صعوبات كثيرة عند التطبيق أثناء تحليل الخطابات وبالأخصّ عند تحديد المورفيمات.

وعليه فإنّنا نرى ترجيح تسمية العناصر المكونة للسلسلة الكلامية بحسب انتمائها إلى المستوى اللغوي ؛ كأن يصطلح على تسمية العناصر المكوّنة للمستوى الصوتي من اللغة بالوحدات الصوتية ، وتسمية الوحدات الواقعة على المستوى الصرفي بالوحدات الصرفية ، إضافة إلى باقي المستويات فيما يتعلق بالوحدات المعجمية والوحدات النحوية ، وكذا الوحدات الدلالية ، وذلك بالنّظر ، طبعا ، إلى كلّ مستوى على حدة.

أمّا عن المفهوم ، فلقد توصّل بنا البحث إلى أنّ التعريف ، الذي يقول بأنّ المورفيم هو أصغر وحدة دالة ، أو أصغر وحدة صرفية ذات دلالة ، يحتاج إلى تدقيق حسب رأينا ، وهو أنّ المورفيم يراد به أصغر وحدة لغوية ذات دلالة صرفية ، وقد يكون في بعض المواضع حاملا لدلالة أخرى .

مصادر البحث ومراجعه:

الكتب:

باللغة العربية:

1- الإبراهيمي ، خولة طالب ، مبادئ في اللسانيات ، دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2000.

2- بوحوش ، رابح ، المناهج النقدية وخصائص الخطاب اللساني ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة 2010م.

3- حركات ، مصطفى ، اللسانيات العامة وقضايا العربية ، دار الآفاق الأبيار ، الجزائر ، دت.

4- حلمي خليل ، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي ، دار المعرفة الجامعية ، 2003م

5- الحمزاوي ، محمد رشاد ، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987م.

6- روبنز ، س 1997.

7- الزمخشري ، أبو القاسم جار الله ، المفصل في علم العربية ، دار الجيل ، بيروت ، ط2 ، دت.

8- سيبويه ، أبو بشير عمرو بن عثمان ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون دار القلم ، القاهرة ، 1976م.

9- كاترين فوك وبيارلي قوفيك ، وقوفيك بيارلي ، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة ، ترجمة المنصف عاشور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984.

10- الكفوي ، س 1981.

11- محمد العبد ، عبد الله ، المصطلح اللساني العربي وقضية السيرورة ، اتحاد الكتاب العرب دمشق ، 2011.

12- المسدى ، عبد السلام ، قاموس اللسانيات ، الدار العربية للكتاب 1984.

13- مفتاح محمد ، المفاهيم تكونها وسيرورتها (مائدة مستديرة) مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء ، المغرب ، 2000.

14- الهنداوي ، عبد الحميد ، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ، ط1 ، 2001.

باللغة الأجنبية:

15- Jean Dubois et autres, Dictionnaire de linguistique, Paris Larousse,1999, P310.

الهوامش والإحالات:

[1] محمد العبد ، عبد الله ، المصطلح اللساني العربي وقضية السيرورة ، اتحاد الكتاب العرب دمشق ، 2011 ، ص 17.

[2] حركات ، مصطفى ، اللسانيات العامة وقضايا العربية ، دار الآفاق الأبيار ، الجزائر ، دت ، ص 63.

[3] مفتاح محمد ، المفاهيم تكونها وسيرورتها (مائدة مستديرة) مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء ، المغرب ، 2000 ، ص 14/13.

[4] حركات ، مصطفى ، اللسانيات العامة وقضايا العربية ، ص 60.

[5] كاترين فوك وبيارلي قوفيك ، وقوفيك بيارلي ، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة ، ترجمة المنصف عاشور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 ، ص 22.

[6] الإبراهيمي ، خولة طالب ، مبادئ في اللسانيات ، دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2000 ، ص85.

[7] -Jean Dubois et autres, Dictionnaire de linguistique, Paris Larousse,1999, P310.

[8] -Même référence, P311.

[9] حلمي ، خليل ، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي ، دار المعرفة الجامعية ، 2003م ، ص 37.

[10] روبنز ، س 1997 ، ص 193.

[11] حلمي ، خليل ، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي ، ص 38.

[12] محمد العبد ، عبد الله ، المصطلح اللساني العربي وقضية السيرورة ، ص141.

[13] سيبويه ، أبو بشير عمرو بن عثمان ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون دار القلم ، القاهرة ، 1976م ، ج1 ، ص12.

[14] الزمخشري ، أبو القاسم جار الله ، المفصل في علم العربية ، دار الجيل ، بيروت ، ط2 ، دت ، ص6.

[15] الكفوي ، س 1981 ، ص 715.

[16] الحمزاوي ، محمد رشاد ، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987م ، ص11.

[17] حلمي ، خليل ، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي ، ص37-38.

[18] حركات ، مصطفى ، اللسانيات العامة وقضايا العربية ، ص35.

[19] بوحوش ، رابح ، المناهج النقدية وخصائص الخطاب اللساني ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة 2010م ، ص61.

[20] الهنداوي ، عبد الحميد ، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ، ط1 ، 2001 ، ص27-28.

[21] المسدى ، عبد السلام ، قاموس اللسانيات ، الدار العربية للكتاب 1984 ، ص11.